

## المواكبة الاقتصادية\*

### سقوط أحادية الدولار في التبادل الدولي:

#### في الوقائع والأبعاد الجيو-اقتصادية

#### الموضوع

تشهد العلاقات الدولية منذ فترة ظاهرة متنامية تتمثل في التحوّل المتزايد لدول الشرق والجنوب حول العالم نحو تسوية مبادلاتها التجارية البينية بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي، ومنها على سبيل المثال العملات الوطنية واليوان الصيني والروبل الروسي. وهذا التخلّي المتدرج عن الدولار كعملة احتياط دولية يترك بدون أدنى شك تأثيرات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والنقدية، ليس فقط في بلدان الشرق والجنوب العالمي وإنما في الغرب ذاته، أي أوروبا والولايات المتحدة. فهذا التحوّل يصيب صميم «النظام العالمي» الذي يهيمن عليه الدولار منذ عام 1945، لا بل يُعتبر أحد العلامات الفارقة في انتقال هذا النظام نحو التعددية القطبية.

**الحقيقية للولايات المتحدة في الشؤون الدولية لا تكمن في جيشها بل في دور الدولار.** فقبول الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية يمنح أميركا امتيازًا للتحكّم بالنظام المالي العالمي، وإدارة العجز الفيدرالي لديها دون الحاجة إلى القلق بشأن العواقب، بما في ذلك طباعة تريليونات الدولارات دون تغطية حقيقية، مما يعطيها ميزة فريدة بالحفاظ على معدلات فائدة منخفضة على ديونها المتراكمة، وتزويد مواطنيها بمستوى معيشي لم يكن ممكنًا دون هذه الآلية.

وفي هذا السياق، يرى جوسترا أن العقوبات القاسية التي فرضتها واشنطن على روسيا مؤخرًا في إطار الحرب الروسية - الغربية على الساحة الأوكرانية قد ساهمت في تسريع الاتجاه نحو التخلّي عن الدولار. فالولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون عمدوا في شباط 2022 إلى تجميد ما يقرب من 300 مليار دولار من الاحتياطيات الروسية بالدولار الأمريكي في البنوك الغربية، وحظروا على بنوكها استخدام نظام المدفوعات العالمي SWIFT تمامًا، مما زاد من قلق دول أخرى بأنها قد تكون التالية. فالأنظمة المالية كما هو معروف مبنية على الثقة، وإذا تمّ تسليحها، بمعنى تحويلها إلى سلاح للعقوبات فإنها تفقد الثقة اللازمة للاحتفاظ بهيمنتها. وفي إطار عرضه للوقائع التاريخية التي ساهمت قبل ذلك في تكريس هيمنة الدولار، يستند جوسترا

يعرض هذا التقرير أبرز ما جاء في مقال باللغة الإنجليزية للكاتبة الأميركية هيلينا كوبان - Helena Cobban<sup>1</sup> - تتوقف عند ما كتبه مفكرون من أميركا الشمالية وأوروبا وغرب آسيا وأماكن أخرى حول التوجّه السائد عالميًا للحدّ من الدوارة وتأثيرات ذلك على الشؤون الدولية بكل أبعادها.

تعتبر التطورات التي شهدتها الساحة الأميركية منذ أكثر من ثلاثة عقود لناحية زيادة التنقيب عن النفط الصخري المحلي، والتي أفضت إلى تحوّل الولايات المتحدة الأميركية من مستورد صافٍ للبتروول إلى منتج أول ومصدّر صافٍ لمنتجات النفط والغاز، أحد أبرز الدوافع لحث البلدان (المنتجة والمستوردة للنفط) في غرب آسيا وخارجها على إعادة النظر في استخدام الدولار ليس في تسوية مدفوعاتها التجارية وإنما في تكوين احتياطياتها الأجنبية أيضًا. وهذا الأمر ترجم تغييرًا دبلوماسيًا واقتصاديًا لا يستهان به في العلاقات بين واشنطن ومنتجي النفط الرئيسيين في غرب آسيا بمن فيهم دول الخليج. كان من أهمّ ملامحه توسّع النفوذ الصيني في تلك المنطقة الحيوية وصولاً إلى رعاية عودة العلاقات الطبيعية بين إيران والسعودية.

وفي إشارة إلى أهمية الهيمنة العالمية للدولار بالنسبة لقوة أميركا، يرى فرانك جوسترا - Frank Giustra<sup>2</sup> - أحد المفكرين ممن كتبوا مؤخرًا عن تراجع دور الدولار الأمريكي أن القوة

\* المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

<sup>1</sup> The Dimensions of De-dollarization, Helena Cobban, <https://globalities.org>, May 5 2023.

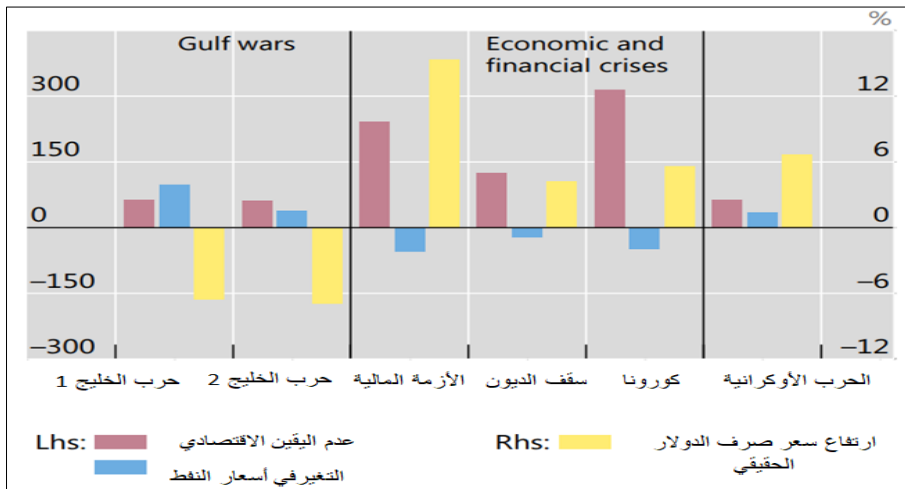
<sup>2</sup> - رئيس مشارك في مركز أبحاث Crisis Group - منشور على موقع Responsible Statecraft

إلى مقالات أخرى أكثر تخصصًا (Andrea Wong, Bloomberg 2016) كى يشير إلى القرار الأحادي الذي اتخذته الإدارة الأميركية برئاسة ريتشارد نيكسون سنة 1971 بالتراجع عن اتفاقية "بريتون وودز" لسنة 1944 التي اتفقت بموجبها الدول المشاركة في القمة على تثبيت عملاتها ضمن هامش ضيق بدولار قابل للتبادل كليًا بالذهب. وبهذا التراجع بات سعر الدولار عائمًا يتحدد وفقًا لقوى السوق لا بل أصبح هشًا للغاية، خصوصًا بعد قرار الدول العربية حظر تصدير النفط إلى الدول الغربية (الولايات المتحدة وهولندا تحديدًا) لدعمها الكيان الصهيوني خلال حرب تشرين سنة 1973-1974. وفي هذه المرحلة التاريخية الحساسة للاقتصاد الأميركي قامت الولايات المتحدة ممثلة بوزير خزانها ويليام سايمون، بإبرام صفقة (بقيت سريةً لأربعة عقود قبل أن تفرج عنها الخزانة الأميركية بموجب قانون حرية المعلومات) مع الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز تقضي بأن تبيع السعودية النفط للولايات المتحدة مقابل أن توفر الأخيرة للمملكة الحماية والمعدات العسكرية. وفي المقابل تتعهد السعودية بإعادة ضخ عائدات مبيعاتها تلك بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأميركية، الأمر الذي مكّن الولايات المتحدة من تمويل إنفاقها الباهظ في مجال الصناعات العسكرية. ويخلص الكاتب إلى أن مصطلح «البترو دولار» ليس إلا تعبيرًا عن طبيعة الدولار بحد ذاته، والطريقة التي جرى بموجبها تقييمه وضمّان استقراره منذ عام 1974.

لكن هذا الاتفاق بين واشنطن والرياض، والذي كان له العديد من الأبعاد العسكرية والسياسية الواضحة، فضلًا عن بُعدته المالي، أخذ يتآكل بشكل خطير منذ عدة سنوات حتى الآن. وذلك مع تغيير القواعد التي قام عليها هذا الاتفاق. ومن هذه القواعد فرضية بقاء الولايات المتحدة مستوردًا صافيًا للنفط، سواء من المملكة العربية السعودية أو من بقية دول غرب آسيا والمصدرين الكبار للنفط، إضافة إلى تسديد الولايات المتحدة ثمن مشترياتها من النفط بالدولار لهؤلاء الموردين، الذين سيحتفظون بدورهم بتلك الدولارات التي يكسبونها ضمن الاقتصاد الأميركي.

ومن جملة القواعد أيضًا العلاقة العكسية بين تحركات أسعار السلع الأساسية (النفط تحديدًا) والدولار الأميركي. وبهذا الصدد تستعين الكاتبة هيلينا قبان بدراسة حديثة صادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) تحت عنوان «العلاقة المتغيرة بين أسعار السلع الأساسية والدولار: الأسباب والآثار»<sup>3</sup> لتؤكد هذه العلاقة والبحث في أسبابها وطبيعتها وانعكاسات تغييرها. فهذه العلاقة التي استمرت عكسية حتى إبان حربي الخليج والأزمات المالية وجائحة كورونا انقلبت فجأة لتصبح طردية صعيدًا وهبوطًا مع الدولار اعتبارًا من سنة 2021 بالتزامن مع اندلاع الحرب الأوكرانية (راجع الشكل 1 أدناه). وبذلك تقوّضت قاعدة أخرى من قواعد الاتفاق الأميركي-السعودي أعلاه، بعد أن كانت أهمّ قواعده الأولى قد انهارت مع تحول الولايات المتحدة مُصدّرًا صافيًا للغاز الطبيعي في عام 2017 وللنفط في أواخر عام 2019 كما سبق وأشرنا، وبعد الحظر الغربي على النفط الروسي من جرّاء الحرب الأوكرانية، وبالتالي البحث عن مصادر بديلة لذلك النفط وجدتها أوروبا في النفط الأميركي بشكل أساسي، وإن كان بأسعار أعلى بكثير.

الشكل رقم 1: التغير في أسعار النفط وقيمة الدولار الأميركي ومؤشر عدم اليقين الاقتصادي

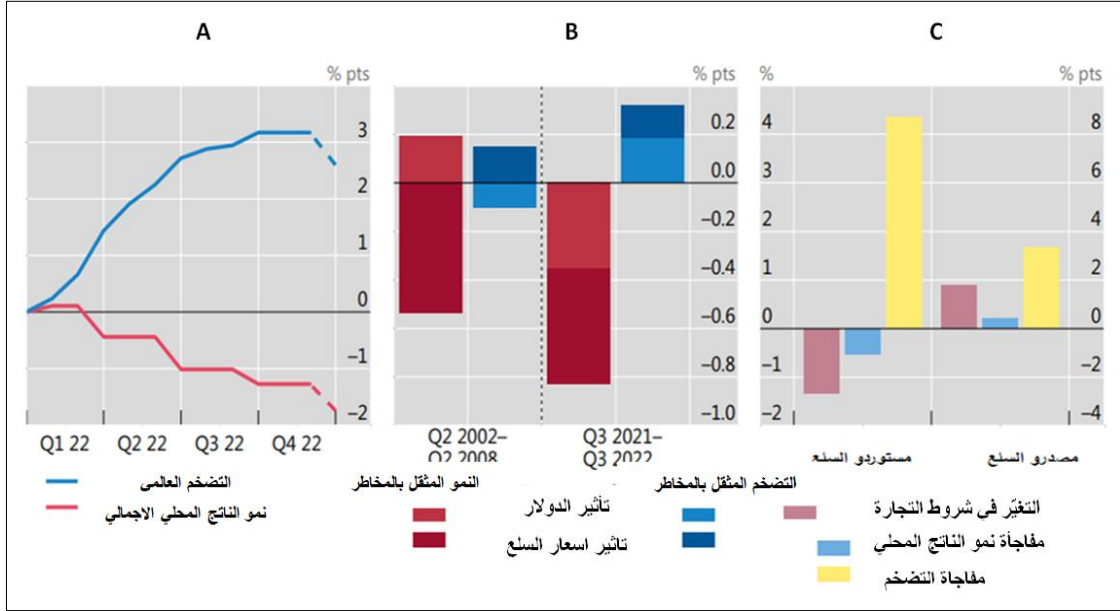


ومما لا شك فيه أن تحول العلاقة بين الدولار والنفط تحديداً من علاقة عكسية إلى علاقة طردية كانت له تداعيات هائلة تسببت بزعة اقتصاديات العديد من دول الجنوب خصوصاً تلك التي تُعتبر مستوردًا صافيًا للنفط، بحسب دراسة بنك التسويات الدولية أعلاه. فبعد أن كان تراجع قيمة الدولار قبل الحرب الأوكرانية وخلال الأزمات العالمية السابقة يضعف من تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما فيها النفط على وجه الخصوص بالنسبة للدول المستوردة، بات ارتفاع قيمة الدولار اليوم طردياً مع ارتفاع أسعار النفط وبقية السلع الأساسية يضاعف

<sup>3</sup> [The changing nexus between commodity prices and the dollar: causes and implications \(bis.org\).](https://www.bis.org/publ/other/20220901.htm)

من الضغوط التضخمية على الاقتصاد العالمي برمته. ولذلك نجد أن العالم منذ الفصل الأول من سنة 2022 بدأ يشهد خليطاً مقلقاً للغاية من التضخم والركود تسبب في تراجع النمو عالمياً (انظر الشكل رقم 2 - A أدناه). وإذا كان كلاً من الدول المستوردة والمصدرة للنفط تعاني من وطأة الضغوط التضخمية أعلاه، إلا أن تأثير هذه الضغوط كانت أشد بكثير على الدول المستوردة، التي شهدت نتيجة لذلك انخفاضاً قياسياً في معدلات نموها وتراجعاً كبيراً في شروط تجارتها على عكس الدول المصدرة (انظر الشكل رقم 2 - C أدناه).

الشكل رقم 2: آثار تغيّر العلاقة بين السلع الأساسية والدولار الأمريكي على الاقتصاد الكلي



ولذلك كان من البديهي توقع استجابة بعض المصدّرين لرغبات زبائنهم الجدد الأكثر أهمية (سواء لناحية التسهيلات بالدفع أو التسديد بعملات أخرى غير الدولار). طالما أن ذلك يجعل تأثيرات الدولار على اقتصادياتهم في حده الأدنى. وليس مفاجئاً أن يكون هذا التغيير موضع ترحيب من قبل مستوردي السلع (النفط تحديداً) لأنه يحمي اقتصاداتهم من تأثيرات الركود التضخمي المصاحب لارتفاع أسعار النفط وقيمة الدولار معاً. ومما يدعم هذه الفكرة توفر بعض البيانات التي تشير إلى تقليص الاستثمارات الخليجية في سندات الخزينة الأمريكية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط وما صاحبها من زيادة كبيرة في العائدات المالية (الشكل 3 أدناه). الأمر الذي قد يشكل مؤشراً إضافياً على أن جزءاً كبيراً من هذه الصادرات قد تمت فوترته بغير الدولار.

الشكل رقم 3: تطوّر اكتتاب دول الخليج النفطية في سندات الخزينة الأمريكية



بالإضافة إلى ذلك، نجد أن حصة التجارة العالمية المفقوتة بالدولار الأميركي قد انخفضت من ذروتها في عام 2014. هذا الأمر ترجم تراجعاً لحصة الدولار في الاحتياطيات الدولية من 73٪ سنة 2001 إلى 47٪ سنة 2022، مع توقعات بأن تصل هذه النسبة إلى 30٪ سنة 2024 بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وذلك في أدنى مستوى له خلال ثلاثة عقود.

ومع أن بعض الباحثين يبدون الكثير من الحذر بشأن توقعاتهم حول الدور المستقبلي للدولار في الشؤون العالمية، إلا أنهم يرون أن "الجدل حول التهديدات التي يتعرض لها وضع الدولار ليس جديداً، لا بل هناك العديد من الأسباب لاستمرار الوضع الراهن، لا سيما مع تطور المشهد في أسواق الطاقة والجيوبوليتك الأمر الذي يستدعي تغييراً مادياً في الدور العالمي للدولار يمكن رؤيته في المستقبل المنظور". ويورد التقرير العديد من المؤشرات التي ترسم مشهداً جديداً تتصدّره دول مثل روسيا والصين وإيران، على صعيد تراجع دور الدولار في تسوية المدفوعات الدولية، ومنها على سبيل المثال:

- أكثر من 70٪ من الصفقات التجارية بين روسيا والصين تستخدم الآن إما الروبل أو اليوان، وفقاً لوزير المالية الروسي أنتون سيلوانوف.
- تتداول روسيا والهند النفط بالروبية.
- أصبح Banco Bocom BBM منذ أسابيع قليلة أول بنك في أميركا اللاتينية يُسجل كمشارك مباشر في نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك (CIPS)، وهو البديل الصيني لنظام SWIFT الغربي.
- وقّعت شركة CNOOC الصينية وتوتال الفرنسية أول عقود تجارية للغاز الطبيعي المسال باليوان عبر بورصة شنغهاي للبترول والغاز الطبيعي.

وللإضافة على خلفية تراجع حرارة العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة تستعين الكاتبة بأبحاث أخرى تجدها مفيدة في تفسير الاختراقات الدبلوماسية الحديثة جداً (لا سيما غير الأميركية) التي حققتها كل من الصين وروسيا وإيران في المنطقة، حيث تجد تلك الأبحاث أن التطبيع الأخير للعلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، بوساطة صينية، ما هو سوى مجرد رأس جبل الجليد لتحوّل أكبر في النموذج في غرب آسيا، تلعب فيه كل من روسيا وإيران والصين دوراً رئيسياً، من شأنه أن يجعل التدخلات الأنغلو-أميركية في المنطقة شيئاً من الماضي.

ومما يعزز الدور المشار إليه لتلك الدول الثلاث، أنه على الرغم من أن الغرب ينظر إلى كل من روسيا وإيران والصين كأعداء أو منافسين، فقد برز هؤلاء كوسطاء نافذين وقادرين على تصميم استراتيجيات الخروج من أزمات عديدة شهدتها دول غرب آسيا وكان وراءها بالفعل الدول الغربية.

وإلى ذلك فإن العلاقة الاقتصادية الودية والثيقة بين الصين وكل من مصر وإيران والسعودية مكنتها من أن تصبح وسيطاً موثقاً به، لتقوم بالتنسيق بشكل منفصل مع كل دولة للتوصل تدريجياً إلى اتفاقيات استراتيجية شاملة. وقد وجدنا أن معهد الصين للدراسات الدولية قام في أيلول 2022 بتنظيم «منتدى أمن الشرق الأوسط»، ومنتدبين فرعيين حول القضية الفلسطينية والوضع الأمني في منطقة الخليج. وفي نهاية عام 2022 كان الرئيس الصيني في الرياض لحضور القمة الصينية العربية.

كل ذلك يُظهر عمق وجديّة الانخراط الدبلوماسي للصين في منطقة غرب آسيا، والذي ترجم في إعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، في أوائل شهر آذار 2023.

وبالإضافة إلى العامل الخارجي في تحوّل السياسة الخارجية لكل من السعودية والإمارات والتباين في السياسات مع واشنطن، فإن لهذا التحوّل أيضاً أسبابه التي تعود لسنوات خلت. ومن هذه الأسباب إدراك دول مجلس التعاون الخليجي بعد فوات الأوان أن ما يسمّى «العرب العربي» لم يفعل شيئاً في الواقع سوى إحداث انقسامات إقليمية عميقة، واستنزاف الموارد الوطنية الحيوية لدول المنطقة.

وبينما كانت الخدمات والثروات والأموال والتضحيات التي قدّمتها دول مثل قطر والإمارات والسعودية ومصر موضع تقدير وترحيب من قبل واشنطن لدورها المؤثر في زعزعة استقرار سوريا على سبيل المثال، فقد تبين لهؤلاء أن المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الدول ليست بنفس القدر من الأولوية والاهتمام لدى الإدارة الأميركية.

ومع اندلاع حرب أوكرانيا في شباط 2022 بدا واضحاً مستوى التباعد بين المصالح الاقتصادية لمنتجي الطاقة في الخليج الفارسي وواشنطن، وتحديدًا عندما قررت دول أوبك + الحد من الإنتاج من أجل الحفاظ على أسعار النفط المرتفعة خلافاً لرغبات الولايات المتحدة وأوروبا. وكان من شأن تحوّل الولايات المتحدة إلى منتج للنفط (بعد عقود طويلة من الاعتماد على نفط الخليج ودول غرب آسيا المنتجة عمومًا) من جزاء الاستثمارات الضخمة في صناعة الصخر الزيتي محلياً، ليس فقط تقويض قاعدة أساسية من قواعد الاتفاق الأميركي-السعودي المشار إليه أعلاه، لكن الأهم أنه أضعف الحاجة الأميركية إلى دول الخليج، التي اكتشفت بدورها أن مصالحها المستقبلية باتت تتقاطع بشكل متزايد مع دول مثل روسيا والصين، خصوصاً في مجال النفط والغاز.

وبينما علينا التريث حتى نرى كيف ستشكّل القوى الأوروآسيوية الجديدة مستقبل أمن الخليج الفارسي، هناك الكثير من الأمور الواضحة في أبعادها ومنها:

- أن الدول الإقليمية بدأت تعمل على إنهاء القطيعة فيما بينها بجهد من وسطاء جدد (الصين وروسيا).
- أن التركيز الجماعي والمحلي بات ينصبّ على الاقتصاد والتنمية.
- أن المصالحة باتت خياراً لجميع دول المنطقة.

واللافت إدراك دول المنطقة المعنية أن كل هذه الأمور والخيارات لا تتطلب نفقات عسكرية فلكية ولا قواعد عسكرية غريبة، خلافاً للمرحلة التي شهدتها دول الخليج في السنوات الماضية.

وهذه التطورات تعطي أملاً حقيقياً بأن الصين وأعضاء البريكس ومصدري السلع الرئيسيين كدول النفط الخليجية ماضية في هذه المسيرة حتى النهاية لبناء علاقات اقتصادية أقوى فيما بينهم، وروابط مستقلة عن ضغوط واشنطن، التي كانت قادرة على ممارستها على الكثير من تلك الدول بواسطة نظام الدولار المهيمن.

ويبقى السؤال الحرج بالنسبة للكثير من المحللين هو كيف تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التحول عن الدولار، وما قد يؤدي إليه بطبيعة الحال من تراجع للطلب على الدولار، الذي سيصبح حينها أسير أزمة حادة ليس أقلها هبوط في قيمته يؤدي إلى تحفيز موجة من التضخم الجامح. مما سيضع الإدارة الأمريكية في دوامة الدين وطباعة النقود، الأمر الذي يهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الأمريكي. ولا يخفى أن هذا السيناريو يُعتبر في قاموس الإدارة الأمريكية تهديداً للأمن القومي.

وإذ يحذر جوسترا من أن التاريخ يثبت أنه نادراً ما يحدث انتقال للقوة الاقتصادية العالمية دون حرب كبرى، فهو يؤكد أن المخرج الوحيد لتجنب السيناريو أعلاه هو البدء فوراً بمفاوضات بين جميع الأطراف حول نظام نقدي جديد يتصوره الجميع (ربما يكون مدعوماً بالذهب أو بأي سلع رئيسية أخرى). وحتى تحقيق هذه الأمنية فإن أفضل ما يأمله جوسترا هو عملية مدروسة تسهل انخفاضاً تدريجياً للطلب على الدولار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً تسمح للولايات المتحدة والدول الأخرى بالتكيف تبعاً لذلك الأمر الذي لا توافقه الرأي كاتبة المقال الأمريكية نفسها التي تدعو إلى إنهاء سيطرة الدولار بأسرع ما يمكن، وذلك بالدعوة إلى تشكيل حركة عدالة عالمية ضاغطة لهذه الغاية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.